

الظاهر في ما مضى من غسل اليوم من حديث ابي سعيد وغيره وذكر الشيخ في الروي من شرح العمدة
 ان عند القول بحداد ان يكون جزءا مبطلا لغيره كان في الحديث في غسل الايام في ان الغسل
 لا قبل الرواح الكريمة ويقدم منه ان المقصود هو نادر الحامض في ذلك لا يتيان بعد آتية اجتمعت
 قال وكذلك لو قدمه بحيث لا يحصل عند المقصود لم يعتبره والعلم ان ذلك كان موقفا قطعا او قطعا
 فتراها للقطع فاتباعه وتعلق الحكم بادل من اتباع بحر اللفظ قال وبما يبطله ان الاطاحت
 التي تعلق بها الامر بالماء والذئبان قد دلت على توجاه الامر الى هذه الاحكام والاعاديه التي تقول
 على تعلق الحكم باليوم لا تتناول عقليته بهذه الاحكام فانها لو كانت كذلك لكانت الاطاحت
 هذه الاعاديه مما يتعلق بالامر بهذه الاحكام وليس له ذلك آتت منه قدم في مقيد
 الغسل بالماء والذئبان ان الغسل للصلاة لا لليوم وهو من قبيل ما تقدم وما لك
 وان خفيته ومما يمكن ان غتلت الصلوة بعد الصلاة لم يكن لاجتمعه وغسل صاحب
 الهجاء عن ابي يوسف كذلك فان نسب اليه ان غتم انه كان يقول ان الغسل اليوم لا يصلح
 او انه رواه عنه وقد خالف الظاهر في الروايات في قوله في حديثه الترتيب والاولى
 لظهور قول العمدة في صحيحه فان النهوم من الايام ان المقصود قطع الروايات الكريمة للحاضر
 وهذا مقتضى فهم بعد الصلاة وقد حكى ابن عبد البر اجماع على ان من اغتسل بعد الصلاة
 فليس يغسل اليه ولا لاجتمعه ولا ما قبله ما امر به السابعة استدلالا بذكر روايته
 المتجوزة من راجع الى اجتمعه ان يبين ان يكون الغسل متعلبا بالاحكام الالهية وذهب
 الجمهور الى ان ذلك مستحب ولا يشترط اتصافه به بل في الغسل بعد الفجر اجزاء درواه
 ابن ابي شيبة في منصفته عن معاوية والحسن بن علي وعطاء بن ابي رباح والزهري وغيرهم
 واكتم والشيعي وطاه ابن المنذر عن السويدي والسفي واهل الشام واليه يؤول
 قال ابن وهب صاحب مالك وقال الاذراع في نسخة ما قبل الفجر لاجتمعه وحكي ابن
 حزم عن الاذراع ان قال ليعلم مالك قال الا ان الاذراع في حال ان اغتسل قبل الفجر ونهض
 الى اجتمعه اجزاء وطاه امام احمد من وجها وقد رتبته الترتيب للشفوق كما تقدم وجواب
 الجمهور ان روايته في تعلق الغسل على ارادة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون

ثم روي ذلك عن الحسن بن
 زياد بن ابي شاور

ان يغتسل في

حين

رتب ان اجتمعت مسئلا بارادة ذلك فتدرى يد عقيب الفجر منها وبينها الايمان الى
 معه والروايات منه ملكه ان كل من تجب عليه اجتمعه وهو موافقا على الواجبات اذا فطر
 لم يغتسل الفجر ام اجتمعت ارادتها وان تاحق الايمان رسنا طويلا وذلك يدل على انه
 ليس المراد على من ان الله تعالى ارادته ليجزى به عن حدسنا او ما ورد في ذلك من
 الاغتراب والى طه من اجتمعه واسراهم آتت بعبارة معلوم قوله من شئنا اجتمعت وكذا
 من جاء بهم اجتمعت انه لا يجب له الا يحضر في ذلك وقد ورد في شرح هذا الفهم ان روايته
 البيهقي المتقدمة ومن لم يأتها فليس عليه غسل من الرجال والنساء والصوامع واليه من عند
 الشيعة وهو من ذهب مالك وحماد وكل على الاثر من ذلك قال ابو يوسف والوجه
 الثاني ان الذي في ابن سيب الحل احدهما هو ان يغتسل اجتمعا كما لا يخفى وبه قال ابو حنيفة
 ومحمد وكل من تولى في الرواية وجها انما لا يجب له الا يحضر في ذلك وقد ورد في
 لغز وهو من ذهب اهل الظاهر ووجه الاعتقال ذلك اليوم على كل من كان مطلقا لانهم
 يرونه لليوم قال ابن حزم وهو الذي للحاضر والغافل فيهما قال البراء في قوله
 البعض ذلك هو الحسن قال ابو بكر بن البراء في كتابه في اجماع الامم ان الغسل
 من الغسل اليوم اجتمعت الطهارة قال ابن حزم وما يورد وفيما نظر من رده الى الغسل المعتبر
 وليس حظ التمتع في التعيين وهو بمنزلة من قال الفرض من روى اخبار غنظ الشيطان
 فيكون بالمطاردة وتحررها وليس حظ التمتع بتعيينه في الغسل وان كان مقولا ان غنظ
 ان اراد بذلك ان يتبع بها الورد مما حسبه بعد الاعتقال بان يغتسل على ما علم حتى يعلم بدنه
 لا بأس بذلك وقد امرنا ذلك اليوم بالتطيب وسماه اغتسال المأجرا كما قالوا ويأتي
 ان يغتسل بعد الايام والاهلية فيلحقه اسراهما واضافته الى الاضيق والسعة
 اذا عجز عن الغسل لفرأه الاله بعد الوضوء والوتر في بدنه يتم جهاز الغضلة
 قال الامام الحارثي في الغسل في قوله هو الظاهر في احتمال ورجح الفرض الى هذا الاحتمال وهو
 منذهب الا الى انه لا يكون العاسرة قالت الامامية من اغتسل في الاستهل من
 الروايات الى ان بعد ما يقرأها فاما بعد الغسل لتزول الجهد من الركب وكذا اذا

وقد روي ذلك عن الحسن بن
 زياد بن ابي شاور